دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الاستعمار والإعاقة في المغرب
حالة معطوبي ومشوهي الحرب
(١٩١٤ - ١٩٥٦)

محمد المنتفع
أستاذ التعليم العالي مساعد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – سايس
فاس – المملكة المغربية

مُلَخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تجلو الغموض عن وضعية فئة المعاقين المغاربة من صنف المشوهين والمعطوبين في الحرب ما بين ١٩١٤ و١٩٥٦، وإبراز دور نظام رعاية الإدارة الفرنسية لهذه الفئة، وتتبع مختلف خدماتها الاقتصادية والاجتماعية من قبيل التكفل بالعلاج من تشوهات الحرب في المستشفيات، ومنحهم تعويضات مالية عن خدماتهم في الجيش الفرنسي، ودعم جمعيات معطوبي الحرب وقدماء المحاربين، وإنشاء صندوق مجاريح الحرب، وغيرها من الخدمات النفعية الأخرى. إلا أن هذه الإجراءات أثارت إشكالية جوهرية تتعلق بمدى فاعليتها واستفادة هذه الفئة من مزاياها إسوة بمعطوبي ومشوهي الحرب الفرنسيين. فكانت العمليات الإغاثية والتضامنية ناقصة ومتقطعة إذ لم تسر بنفس الوثيرة والقيمة المادية، إذ كانت خاضعة للتأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، والعلاقة المتوترة بين المخزن الشريف وإدارة الحماية خاصة بعد ظهور الحركة الوطنية التي كشفت عبر جرائدها وصحفها مأساوية واقع المجتمع المغربي آنذاك، وطالبت الحكومة الفرنسية بإصلاحه وتحسين مستوى التنمية به اقتصاديًا واجتماعيًا.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٢ سبتمبر ٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر: ٠٩ أكتوبر ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الإعاقة؛ المعطوبين؛ المشوهين؛ الاستعمار؛ المغرب

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2022.312392

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد المنتفع. "الاستعمار والإعاقة في المغرب: حالة معطوبي ومشوهي الحرب (١٩١٤ - ١٩٥٦)".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد الثامن والخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٢. ص ١٨٢ – ١٩٤.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: elmountafiamed@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

ظلت دراسة تاريخ الإعاقة في المغرب من المواضيع المهملة في حقل التاريخ، نظرا لتعقد إشكالاتها المرتبطة، بشكل وثيق، بندرة المصادر التاريخية مقارنة مع باقي بلدان شمال إفريقيا التي أنشئت بها جرائد وصحف تتبعت مختلف حالات الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة مجاريح الحرب والعملة المنكوبين بنوازل طارئة أثناء خدمتهم. وقلة المادة المرجعية حول الإعاقة في المغرب، خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، جعل دراستها، رغم أهميتها، منزوية في الهامش، إذ لم يوليها المؤرخون اهتماما ولم تشغل لهم بالا. باستثناء دراسات قليلة جدا تناول فيها علماء الاجتماع الغربيون التجربة الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان المستعمرة، وتزايد اهتمامهم بالحالات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية أمثال شون غريتش Shaun Grech في مقاله حول "دراسات الإعاقة وتصفية الاستعمار: لماذا الاستعمار مهم في الإعاقة والجدل العالمي الجنوبي"[1] الذي حاول تحليل الروابط بين الاستعمار والإعاقة انطلاقا من معطيات تاريخية عن إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو بذلك يوحد التجارب الاستعمارية ويرسم صورة موحدة للعواقب السلبية للاستعمار على الأشخاص المعاقين، ويشير المؤلف إلى تجاهل المؤرخين الغربيين المختصين في تاريخ الإعاقة السياق الاستعماري في دراساتهم، وأنه من الضروري للغاية فهم نظرة وتصور المستعمر للإعاقة وكيفية التعامل مع المعاقين.[2] ويرى "باتريك دوفليج" Patrick Devlieger في مقالته حول "تمثيل الإعاقة الجسدية في مستعمرة زيمبابوي: مهمة كراين CYRENE و"بيتانيكو" Pitaniko،[3] أن مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة جاءت في إطار المهمة الحضارية التي أقرها رجال الدين الأنجليكان إلى جانب عملية تحويل أطفال المستعمرة إلى المسيحية بمساعدة البعثة الأنجليكانية.[4] وفي مقال عن الإعاقة في الكونغو البلجيكية،[5] يشدد كل من "فيرستراين" Verstraete و"فيرهايجن" VERHAEGEN و"ديبايب" Depaepe على التشوهات التي أصيب بها العمال الذين أصبحوا غير قادرين على جمع ما يكفي من المطاط، وعدم وجود سياسة تعليمية للمعاقين قبل الاستقلال، وانتقدوا خطابات المستعمرين التي تصف السكان السود بالمتخلفين عقليا.[6]

رغم أهمية هذه الأعمال ونوعيتها، فإن تاريخ الإعاقة في إفريقيا والمغرب خاصة، خلال الفترة الاستعمارية، لا يزال مجالا غير مستكشف بما يكفي، لذا فإن هدفنا من هذه الدراسة هو تقديم رؤية تجلو الغموض عن وضعية فئة المعاقين المغاربة معطوبي ومشوهي الحرب العالمية الأولى والثانية، وإبراز دور نظام رعاية الإدارة الفرنسية لهذه الفئة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٥٦م. وتتبع مختلف الإجراءات السياسية والإدارية التي أقرتها دولة الحماية في المغرب تحت إشراف الإقامة العامة، ومدى استفادة هذه الفئة من مزايا الخدمات الإغاثية والتضامنية إسوة بمجاريح ومعطوبي الحرب الفرنسيين، ثم دور المؤسسات والجمعيات في تقديم المساعدة والدعم المادي والنفسي لها في إطار الحقوق المشروعة لهذه المكون المجتمعي، خاصة بعد المناداة بتسوية ظروف حياتها المعيشية.

أولاً: الجنود المغاربة ضحايا الحرب ما بين (١٩١٤-١٩٤٥)

قامت الحماية الفرنسية بتجنيد ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ ألف مغربي كجنود أو عمال خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩١٤ و١٩٥٦. وقدرت المصادر مشاركة المغاربة خلال الحرب الأولى ١٩١٤-١٩١٨ رقما بلغ ٨٥٠٠٠ جندي وعامل مغربي مكثوا في فرنسا قبل إعادة توطينهم في المغرب.[7] وكان للمعارك الأولى لهذه الحرب في "سوم" Somme و"لامارن" La Marne أرواح عديدة حيث لم يتبق من الجنود المغاربة المشاركين فيها صالحا للجندية سوى ٤٠٠ جندي من أصل ٤٠٠٠، وفقد المغرب في سنة ١٩١٧- ١٩١٨ حوالي ١٢٠٠٠ من أبنائه ماتت كلها في ميادين المعارك.[8] وخسرت الفرقة المغربية وفرق الشمال الإفريقي خلال حملات ١٩٤٠ حوالي ٥٤٠٠ جندي، وصاحب هزيمة ١٩٤٠ عدد كبير من المعطوبين والمشوهين.[9] وبلغ عدد الضحايا من المغاربة في احتواء الألمان خلال أيام ١٤ و١٥ ماي ١٩٤٠ حوالي ٢٠٠ قتيل و٥٠٠ جريح، ولم يعد إلى مدينة مكناس بعد تحرير بلجيكا من الغزو النازي من أصل ٢٣٠٠ سوى ٥٠ جنديا.[10] ووصل عدد ضحايا البلدان المغاربية من القتلى والمفقودين والجرحى ٧١٢٢ جندي من بينهم ٢٩٩٦ جندي مغربي ما بين ١٩٤٢ و١٩٤٥. هذا بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت الجيش الفرنسي خلال عامي ١٩٣٩ و١٩٤٠، والتي تقدر بـ ٨٥٣١٠ قتيلا، من بينهم ٥٤٠٠ جندي من شمال إفريقيا و١٢٠٠٠ جريحا.[11]

مبيان رقم ا:

ضحايا الفرق المغربية في الجيش الفرنسي

خلال الحرب العالمية الثانية

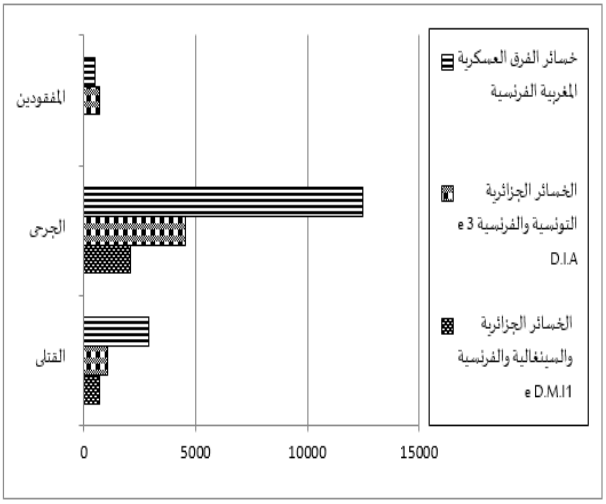

المصدر (بتصرف): المريني، ١٩٩٧. ص ٣٢٢.

رغم أن المصادر لا تذكر، بشكل دقيق، عدد معطوبي ومشوهي الحرب المغاربة، لكنها تتفق جميعها على كونها كانت خسائر ثقيلة وشاملة بين قتيل وجريح ومفقود. وما زال عدد من الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب الأولى والثانية، والحرب الإسبانية يعانون آثارا نفسية وجسدية، يعيشون في المناطق الشمالية ويصل عددهم ١٣٥٠ محارب، و٦٠٠ محارب في المناطق الجنوبية، حسب تقرير الجمعية المغربية لقدماء المحاربين.[١٢] وكانت العلل التي أصيبت بها أجساد العساكر المغاربة مختلفة ومتنوعة، إذ شملت فقدان غالبية المحاربين لمفصل اليد أو الساعد أو الذراع أو فقدان استعمالهما معا، وتضرر الفخذان والساقان مما كان له الأثر في فقدان استخدام عضو من الأعضاء السفلى مما أدى إلى بتره أحيانا، أو فقدان كلا العضويين أو بترهما. ومن العلل الأخرى الناشئة عن الحرب بتر الرجلين وفقدان استخدامهما، أو إحداث الجروح الخفيفة التي تمكن من المشي واستعمال الدراجة وصعود الدرج، وفي أحسن الأحوال كان يعود هؤلاء إلى موطنهم برجل واحدة سالمة والأخرى تمكن من المشي.[١٣]

الصورة رقم ا:

جرحى مغاربة في معركة على ضفاف نهر لامارن

***Le Miroir**. Publication hebdomadaire, Quatrième année – N 43, paris, Dimanche 20 septembre 1914, p 1.*

من العوارض البدنية الأخرى التي لحقت الجنود المغاربة الإصابات البليغة في الجمجمة مما نتج عنه ضعف العقل أو اختلالات في المخ وداء النقطة، أو فقدان مادة من المواد التي تتألف منها عظام الجمجمة إذا كان ناشئا من ثقبها. وتعرض بعضهم لجروح بليغة في الوجه تسببت بتر الفقم الذي عوض بآلة غير طبيعية يتحملها المصاب دون إحداث ألم، مما كان يفقد المعني القدرة على حركة الفقم والصدغ. ومن العلل الأخرى التي أصيب بها الجنود المغاربة انخلاع الأضلع والقفص أو نتوءها، وفقدان نظر العينين الغير ممكن شفاؤه أو ضياع البصر من عين واحدة مع بقاء العين الأخرى، كما أصيبت أذنا العديد منهم بالطرش.[١٤] وقطعت الأصابع وأقساط اليد مع الإبهام، وعدم إمكان الحركة في المفاصل أو تحريكهما بنوع غير منتظم بين عظمين عقب كسر لم يجبر، وعطل الأعضاء المسبب عن أمراض عصبية باعتبار الضنك والانزعاج الحاصل من عدم قيام الأعضاء الجسدية بوظائفهما كما يجب. وفقدان أحد الرجلين تماما، وتضرر قصبة الرجل والركبة والورك، وفقدان أحد الساقين فقدانا تاما أو فقدان الفخذ أو الفخذين معا، وتعرض الظهر لكسر مصحوب بعطل تام في الأعضاء السفلى.[١٥] وما أشبه ذلك من العلل الأخرى التي أفقدت المحاربين القدرة على الحركة.

جدول رقم ١:

بعض العلل التي أصابت العساكر المغاربة ما بين ١٩١٤-١٩٤٥

العلل	وصفها	آثارها
الجمجمة	فقدان مادة من المواد التي تتألف منها عظام الجمجمة	ضعف العقل أو اختلالات في المخ
الوجه	جروح بليغة في الفقم تسببت عدم القدرة على حركة الفقم والصدغ	تشويه الوجه
الظهر	انخلاع الفقرات غير التام، وتشويه في سلسلة الفقار بانخلاع العضلات أو انصداعها أو بانخلاع أطراف العضلات أو انصداعها	جروح في النخاع والداء المعروف ببوط
الذراعان	تشويه في مفصلي اليدين والساعدين والذراعين والكتف أو فقدان مفصل اليد أو الساعد أو الذراع أو فقدان استعمالهم.	ضعف استعمالهما أو فقدانهما
اليدان	فقدان استخدام أحدهما أو كليهما	عدم القدرة على المسك
الفخذان والساقان	فقدان استخدام عضو من الأعضاء السفلى أو بتره، أو فقدان عضويين من الأعضاء السفلى.	عدم القدرة على الحركة
الرجلان	جروح خفيفة بحيث يمكن المشي واستعمال الدراجة وصعود الدرج، أو رجل واحدة سالمة والأخرى تمكن من المشي، أو بتر الرجلين.	عدم القدرة على المشي إلا باستعمال أجهزة غير طبيعية

المصدر (بتصرف)[١٦]

اعترافًا بخدمات الفرق العسكرية المغربية لفرنسا جعلها تنوه ببسالتها وشجاعتها في الحرب، فحسب تلغراف من وزير الحربية الفرنسي إلى المقيم العام في ٦ دجنبر ١٩١٤ يعترف أن "**العربي بن الحبيب العسكري المتطوع في الفرقة الثالثة من حزب الترايور قد أعلن بين الجيوش الفرنسية بما أتاه من البسالة والثبات فإنه جرح في معركة اليوم السادس من نوفمبر ثم في الثاني عشر منه ومع ذلك بقي بخط القتال يوما كاملا مظهرا لشجاعة عجيبة وثباتا غريبا**".[١٧] وامتاز أحمد بن الحافظ جندي من رماة المغاربة بالشجاعة "**جرح في ثاني ديسمبر وبعد أن شفي عاد إلى ساحة القتال وكان مثالا يقتدى به في اقتحام المخاطر وجرح في تاسع ديسمبر بشظية قنبلة قطعت عروق وهرست العظم فاضطر الأطباء لقطع يده**".[١٨] وهكذا، فرض الجنود المغاربة ضحايا الحرب على الحكومة الفرنسية الاعتراف بمجهودهم في جبهات القتال، مما جعلها تصدر تشريعات قانونية عدة لإعادة توطين وإدماج المرحلين في الحياة المدنية بالمغرب بعد أداء خدمتهم في الجندية.

ثانيًا: معطوبي ومشوهي الحرب المغاربة في التشريعات القانونية

سارعت إدارة الحماية الفرنسية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى إصدار تشريعات قانونية إغاثية لدعم الجنود المغاربة المصابين بعلل وأمراض ناشئة من الحرب. فارتكزت على إقرار منح الوظائف بإحدى الإدارات العمومية، وتعيينهم في وظائف تلائم وضعيتهم الجسدية.[١٩] وإعفاءهم من امتحانات مباريات التوظيف، وتقديم قروض وسلفات لأجل طويل لشراء المساكن، وتنفيذ إعانات للمصابين وعائلاتهم، وإصدار قرارات تخصيص الأراضي المخزنية على وجه الانتفاع، والتي كانت تشكل حصة كبرى من القرارات التي أصدرتها فرنسا بعد الحرب العظمى، إذ بلغت ٣٩ قرارا، إلى جانب ١٠ قرارات في شأن الوظائف، و٤٨ قرار حول التنظيم الإداري والمالي لمجاريح الحرب، اشتملت على ٥ قرارات حول الإعانات المالية والسلفات، و١٨ قرارا حول النوازل الطارئة التي تصيب العملة أثناء الخدمة والعمل، والتي يدخل ضمنها الجنود الذين اشتغلوا في المعامل بعد الحرب، و٦ قرارات تخص محجوري الأمة، وكان من ضمنهم أبناء المعطوبين في الحرب.[٢٠]

مبيان رقم ٢:

القرارات الصادرة في شأن قدماء المحاربين ومعطوبي الحرب المغاربة ما بين ١٩٢٠ – ١٩٣٩ بـ %

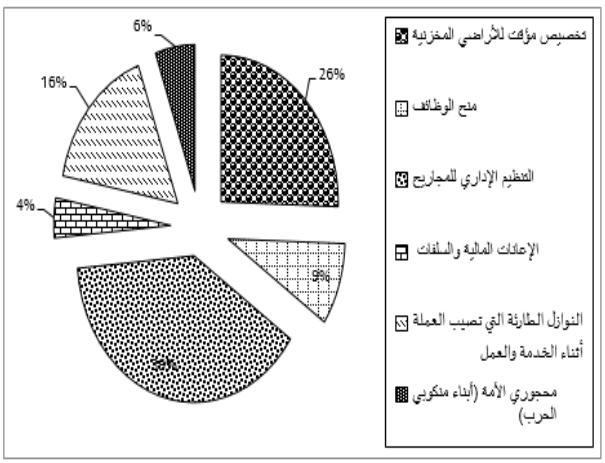

المصدر (بتصرف)[٢١]

ارتكزت الإجراءات، التي جاءت بها هذه الظهائر والقرارات، على دعم معطوبي الحرب بالأراضي المخزنية، وذلك نظرا لطبيعة الممارسة المهنية لهؤلاء في مناطق أصولهم قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية. ورغم أهمية هذا الإجراء إلا أن نتائجه كانت محدودة جدا، بحيث ألغيت هذه القرارات بعد مضي مدة الانتفاع المحددة في عشر سنوات أو بعد وفاة أصحابها قبل أن يصلوا إلى انقضاء المدة المعينة للتخصيص أو تركها أصحابها لعدم جدوى منفعتها. وقد بلغ عدد قرارات الأراضي الملغاة من أصحابها ٣٤ قرارا تم بموجبها استرجاع الأراضي المخزنية. ولم يحتفظ بهذه الأراضي على وجه التمليك التام سوى ٥ أفراد بموجب القرارات التي أصدرت في شأنها ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٩. ورغم عدد القرارات التي تناولت التنظيمات الإدارية والمالية الخاصة بسقطاء الحرب والتي بلغت ٤٨ قرارا، فإنها لم تتضمن سوى ٥ قرارات حول الإعانات المالية والسلفات. وهكذا، فقد تميز صدور القوانين والقرارات، في شأن العساكر المغاربة ضحايا الحرب، بتعددها من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩، وبتوقفها بعد سنة ١٩٤٥ إلى أن استأنفت في سنة ١٩٤٨، حيث بدأ تفعيل نظام الرعاية الفرنسي لهذه الفئة، فأصدر بذلك ٣١ قرارا في شأن تخصيص أراضي مخزنية، لكنها ألغيت منها ٥ قرارات بعد مضي عشر سنوات على انتفاع أصحاب الامتياز منها أو بعد موتهم أو تخليهم عنها أو استرجعت من أجل المصلحة، ولم يقع التمليك التام سوى ١٢ قرارا، و٤ قرارات تخص الدعم العقاري وبناء المساكن الرخيصة الثمن.[٢٢] ووصل عدد القرارات التي أصدرتها إدارة الحماية، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى ٦٥ قرارا يخص التنظيم الإداري والمالي للفاقدين بعض أعضائهم في الحرب، احتوت على ١٥ قرارا حول منح القروض والسلفات والإعانات، و١٢ قرارا حول النوازل الطارئة التي تصيب العملة أثناء الخدمة والعمل، و٤ قرارات حول بناء العقارات والمساكن الرخيصة الثمن، ولم تكلف الحكومة الفرنسية نفسها خلق مناصب للشغل لفائدة معطوبي ومشوهي الحرب المغاربة، ولعل ذلك راجع إلى تضرر الميزانية العامة للدولة الفرنسية جراء مخلفات الحرب.

مبيان رقم ٣:

القرارات الصادرة في شأن معطوبي الحرب المغاربة من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٥٦ بـ %

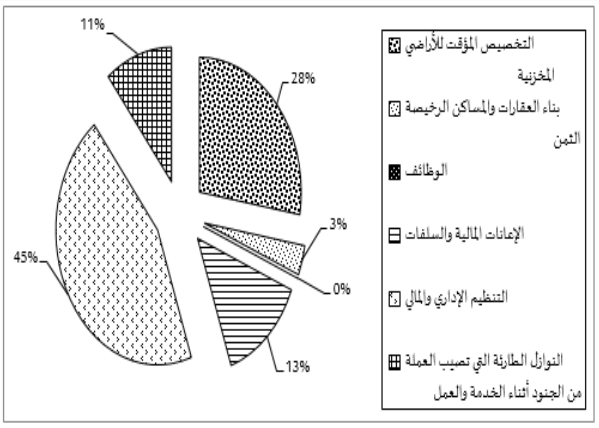

المصدر (بتصرف)[٢٣]

رغم أهمية هذه التشريعات القانونية إلا أن عملية تنفذها اعترضتها نقائص عديدة جعلتها محل انتقاد من قبل الجمعيات والاتحادات منذ عام ١٩٣٠ خاصة "اتحاد المشوهين وقدماء المحاربين وضحايا الحرب" La Fédération des Mutilés, Anciens Combattants et Victimes de la Guerre برئاسة "ماير" Meyre. و"جمعية معطوبي الدار البيضاء" Association des Mutilés de Casablanca برئاسة "دي لاماز" De Lamaze، وجمعية "الإخوان المقطوعة بعض أعضائهم في الحرب وقدماء المحاربين"، و"جمعية قدماء المحاربين بالدار البيضاء" Association des Anciens combattants de Casablanca برئاسة "برغر" Burger، و"جمعية أيتام الحرب" Association des Orphelins de Guerre، إلى جانب باقي الجمعيات الأخرى المتعاطفة مع معطوبي الحرب.[٢٤] وقد تدارست هذه الجمعيات في لقاءاتها وضعية هذه الفئة المتضررة جراء الحروب،[٢٥] وركزت على مسألة انقطاع الرعاية الفرنسية لها بعد الحرب العالمية الثانية مقارنة مع فترة الحرب العالمية الأولى، التي كانت لها نتائج إيجابية. ويكمن السبب في ذلك عدم قدرة الحكومة الفرنسية على استيعاب الأعداد المتزايدة من ضحايا الحرب، إذ أن قرارات منح الأراضي لمعطوبي الحرب بدء من سنة ١٩٤٨ ظلت ضعيفة تراوحت بين ٥ و١٢ قرارا للتمليك التام، في حين وصل عدد القرارات الملغاة ٥ قرارات بعد استفادة دامت عشرة أعوام فقط على وجه الانتفاع.

مبيان رقم ٤:

عدد الظهائر والقرارات الصادرة في شأن الأراضي المخصصة لفائدة المعطوبين والمشوهين المغاربة من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٤٥م

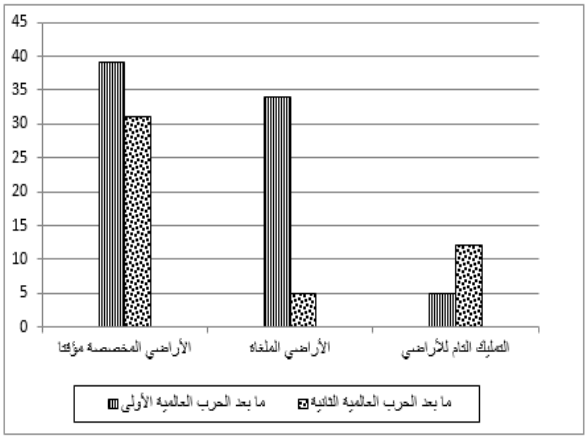

المصدر (بتصرف)[٢٦]

طرحت تدابير هذه الظهائر والمراسيم المصادق عليها عديد التساؤلات حول مدى نجاعتها في ضمان حقوق هذه الفئات، ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه التدابير ومحدوديتها وما رافق تطبيقها على أرض الواقع من خلل فإن الإقامة العامة حاولت، بناء على الظرفية التي كانت تعيشها بعد سنة ١٩٤٥، نهج سياسة المساعدات والإعانات الإغاثية والتضامنية لإعادة توطين وإدماج هذه الفئة وتحسين مستوى معيشتها.

ثالثًا: المساعدات الإغاثية والتضامنية لإعادة التوطين والإدماج

قدمت إدارة الحماية الفرنسية خدمات اقتصادية واجتماعية لفائدة مجاريح الحرب المغاربة الفاقدين لبعض أعضائهم، وقد شملت التكفل بعلاجهم في المستشفيات، ومنحهم تعويضات مالية عن خدماتهم، وسلفات لأجل طويل، ومساكن منخفضة التكلفة. وأنشأت بالموازاة مع ذلك مؤسسات مكلفة بتنظيم عملية التوطين والإدماج مثل "**صندوق الإغاثة والتضامن**" و"**صندوق مجاريح الحرب**" و"**المكتب المغربي المكلف بأمور قدماء المحاربين والفاقدين لبعض أعضائهم في الحرب**". ورأت من الواجب دعم الجمعيات ماليا، مثل جمعية "**الإخوان المقطوعة بعض أعضائهم في الحرب وقدماء المحاربين**"، وكانت أولى الخطوات التي سارعت إلى إنجازها الاعتراف أولا بجهودهم في الحرب بأوروبا والهند الصينية، لذلك أشرفت بنفسها على حفلات إحياء ذكرى المحاربين المغاربة في الجيش الفرنسي بعد إقصاء دورهم واستبعاده من الروايات الوطنية.[٢٧]

١/٣-إنشاء مؤسسات مكلفة بإعادة التوطين والإدماج

أنشأت الحكومة الفرنسية "**صندوق الإغاثة والتضامن**" "Fonds de Secours et Solidarité" بموجب المرسوم الوزاري الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٩ تحت إشراف مديرية الشؤون السياسية. وكان أول إجراء قام به تخصيص ثلاثة فرنك يوميا لقدماء المحاربين وضحايا الحرب، وتقديم مزايا إضافية لأسرهم عبر تزويدها بالماشية والبذور والآلات، وتوزيع الأراضي، ثم إنشاء المراكز المهنية لتأهيل الجنود، وقد ساعد هذا الصندوق على عودة هذه الفئة إلى الحياة المدنية، إذ سهل عملية إعادة توطينها وإدماجها في المجتمع.[٢٨] وكانت المحاولة الأولى لإعادة التوطين الجماعي بشمال مراكش في منطقة السراحنة خلال سنة ١٩٤٢، وذلك بالتعاون مع "صندوق الإغاثة والتضامن" وقد كلفت هذه العملية مبلغ ٧,٦٠٠,٠٠٠ فرنك. وفي عام ١٩٤٥ أعادت مديرية الشؤون السياسية إدماج هذه المجموعة في قطاع الفلاحة، لتدمجهم لاحقا في قطاعات أخرى مع إمكانية الحصول على تكوين متخصص، في مقابل إدماج العديد من الأشخاص الآخرين في وحدات العمال الاحتياطية ومراكز وأوراش التأهيل المهني.[٢٩] وفي عام ١٩٤٦ وضع مجلس إدارة "صندوق الإغاثة والتضامن" برنامجا سنويا يخص إعادة التوطين والإدماج تتولى الإدارة المالية الإشراف عليه بدء من ١ يناير ١٩٤٧. وقد خصصت الحكومة الفرنسية في ٣١ دجنبر ١٩٤٦ ما يقرب من ٣٨٧ مليون فرنك لعملية التوطين والإدماج، لكنها ستتوقف عن دعم الصندوق جراء آثار الحرب إلى أن استأنف وظيفته منذ فاتح يناير ١٩٥٢، ليتمكن من الحصول على خمسين مليون فرنك من الحكومة.[٣٠]

وأنشأت إدارة الحماية الفرنسية "**خدمة إعادة التوطين**" «Le Service du Recasement»، وهي خدمة تدير مهامها مديرية الشؤون السياسية، وذلك بمشاركة "**المكتب المغربي لقدماء المحاربين وضحايا الحرب**"، و"**دار العسكري**" « Dar El Askri »، لمساعدة المرحلين وتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع. وبفضل هذه الخدمة تمكن العشرات من الجنود ضحايا الحرب من لهم القدرة على الحركة الولوج إلى فرق خاصة تسمى "وحدات العمال" Unités De Travailleurs، و"الفرقة الاحتياطية المغربية" Compagnies Auxiliaires Marocaines. وحصل ثمانية آلاف منهم على وظيفة في الإدارة العمومية والقطاع الخاص. وتم أخير إعادة توطين عشرين ألفا في القبائل، أدمجت ثلاثة أرباعهم بفضل التبرعات والقروض التي منحها "صندوق الإغاثة والتضامن" من ضمنها أربعة عشر

مليون فرنك، إلى جانب توزيعه للإعانات من الغذاء والأعطيات على عدة آلاف من الجنود ضحايا الحرب.[٣١] وتم تسريح خلال هذه الفترة ٤٠٠ فرد، وزعت عليهم الحكومة أراضي مؤقتة، وأنشئت مراكز مهنية تلقت ٣٠٠ جندي مسرح. ومن جهة أخرى وفرت "دار العسكري" العمل في ورشها الحرفية لعدد كبير من الأرامل وزوجات منكوبي الحرب.[٣٢] وأحدثت إدارة الحماية في كل ناحية إدارية بالمغرب "**لجنة إعادة الاستخدام**" مكلفة بإدماج سواقط الحرب في المهن التي كانوا يشغلونها سابقا قبل ذهابهم إلى الجيش، وذلك بموجب عقد مع أرباب العمل أو إيجاد مهن مماثلة لأسقامهم. وكانت أيضا مكلفة بالحكم في النوازل المعروضة عليها فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص لبيان قدرتهم من عدمها على ممارسة العمل.[٣٣] ومنحت ترخيص إنشاء "**المكتب المغربي المكلف بأمور قدماء المحاربين والفاقدين لبعض أعضائهم في الحرب**"، الذي لعب دورا كبيرا في دعم هذه الفئات، فقد عقد المكتب المذكور منذ سنة ١٩٣١ مع مختلف البلديات عقود تم بموجبها حيازة الأراضي والعقارات إما عبر الشراء أو تخلي البلديات مجانا عنها، وقد بلغ عدد القطع التي حازها المكتب ٤٧ قطعة مخزنية تصل مساحتها الإجمالية ٣٠٥٥٦٣ متر مربع بثمن إجمالي يصل إلى ٨٢٩٦٨٠٤.[٣٤]

وعمومًا، حققت مؤسسات إعادة توطين وإدماج العساكر المغاربة معطوبي ومشوهي الحرب منذ عام ١٩٤٥ نتائج تتلاءم مع الظرفية العصيبة آنذاك، إذ رغم المعوقات التي اعترضتها فقد تمكنت من تقديم المساعدة الإدارية والمادية بما في ذلك منح القروض المالية والعينية لإعادة توطين سواقط الحرب في الأوساط الريفية، وتخصيص القروض لإعادة التوطين الحرفي، والتوظيف في الإدارات العمومية والخصوصية، ومنح العقارات السكنية، وإرسال قدماء العساكر المؤهلين والمتطوعين إلى المراكز الزراعية أو ورش العمل لإعادة تدريبهم، وبفضل الإمكانيات المادية التي وفرتها هذه المؤسسات تمت إعادة توطين وإدماج عدد لا بأس به من العساكر ضحايا الحرب.

مبيان رقم ٥:

إعادة إدماج قدماء العساكر المغاربة

ضحايا الحرب في مختلف القطاعات بـ %

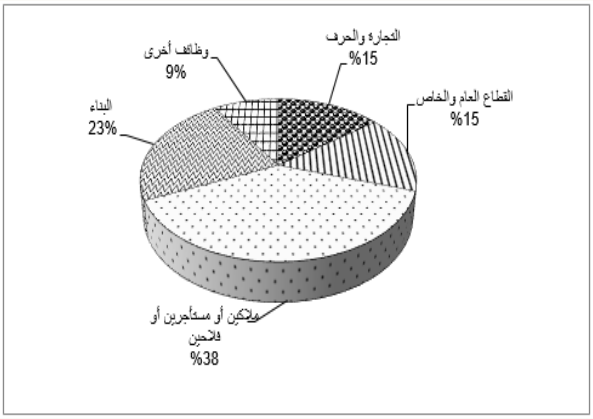

المصدر (بتصرف): Pirot, p. 61- 62.

تمكنت الحكومة الفرنسية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية من إعادة إدماج وتأهيل ٧٥% من ضمن ١٢٦٠٠٠ من قدماء العساكر، شملت العملية المجالات الآتية: ميدان التجارة والحرف بنسبة ١٦%، والفلاحة ٤٢%، والتشغيل بالإدارة العمومية أو في القطاع الخاص بنسبة ١٧%. ونظرًا، لأن هناك جهدا لتوفير العمل للفئة المتبقية التي تقدر بنسبة ٢٥% فإنه سيتم إدماجها إما عن طريق العمل في إقامة مشاريع إدارية أو استثمارية أو عن طريق العمل في بناء المساكن، وتوجد ضمن هذه الفئة نسبة ضئيلة تقدر بـ ١٠% تمارس التسول، عجزت الإدارة عن إيجاد حل لها.[٣٥] وعموما، اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة المساعدات الإغاثية والتضامنية منذ ١٩٢٠ بالتوازي مع تنفيذها لإجراءات ترحيل قدماء العساكر الفاقدين لبعض أعضائهم، والتي تعد حسب التقارير من الشرائح المعدمة، وتتمثل هذه الخدمات النفعية، التي تشرف على بعضها هذه المؤسسات، في تخصيص الأراضي، وحق التمتع بالأفضلية لنيل الوظائف، ومنح القروض والسلفات وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى رد الاعتبار لهذه الفئة وإنقاذها من واقع التشرد.

٢/٣-تخصيص الأراضي المخزنية

قامت سلطات الحماية من أجل إعادة توطين وإدماج المغاربة ضحايا الحرب تخصيص قطعة واحدة من الأراضي المخزنية أو قطع عديدة دون أن تتجاوز مساحتها زوجين من الحرث لكل فرد، وتمنح هذه الأراضي مؤقتا على سبيل الانتفاع لمدة عشر سنين، يراعى في ذلك تنظيم مطالب الجنود وترتيبها

بحسب الخدمات التي أدوها كعدد السنين التي قضوها بالخدمة العسكرية وبالحرب والتشويه الذي نالوه بشجاعتهم والجروح التي أصيبوا بها.[٣٦]

مبيان رقم ٦:

الأراضي المخزنية الموزعة على ضحايا الحرب حسب النواحي والمراكز ما بين ١٩٢٠- ١٩٣٩ بـ %

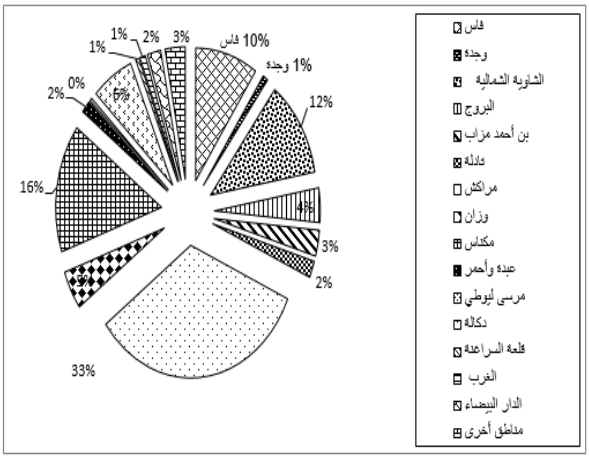

المصدر (بتصرف)[٣٧]

بدأ الانتفاع بهذه الأراضي ابتداء من فاتح أكتوبر ١٩٢٠، وكان هذا التخصيص مشروطا بإحياء هذه الأراضي في أجل منتهاه عامان ابتداء من هذا التاريخ تحت مراقبة اللجنة المكلفة بأمور قدماء المحاربين وضحايا الحرب. ويحق لكل من خصصت له أرض مخزنية كراؤها في مدة ثلاثة أعوام الأولى بعقد قابل للتجديد حتى السنة الثالثة.[٣٨] وبلغت استفادة معطوبي ومشوهي الحرب من هذا الإجراء ٤٠٩ فردا ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٩، ووصل عدد الأراضي التي وزعتها الحماية الفرنسية طيلة هذه المدة ٧٧٢٩ هكتارا و٥٠ آر، و٦٥ سنتيار.[٣٩] لكن الملاحظ أن توزيع الأراضي على مناطق ضحايا الحرب من الجنود المغاربة كان توزيعا غير متكافئ، بحيث تستحوذ مدينة مراكش على نسبة مهمة من الأراضي الموزعة، تليها مكناس ثم الشاوية الشمالية، ثم فاس ودكالة، وأقلها في قبيلة كدميوة، وحد كورت، وبني ملال، والرباط وتارودانت، وأسفي، والصويرة. ويظهر هذا التوزيع غير المتكافئ في اشتراك فردين في أرض ذات مساحة قليلة،[٤٠] ولعل ذلك مرتبط بدرجة تضحية الجنود في المعارك، وبسنوات الخدمة.[٤١]

وعلى أية حال، كانت نتائج تخصيص الأراضي لمعطوبي ومشوهي الحرب محدودة، إذ كان استغلالها يصادفه سنوات الجفاف، زد على ذلك أن سومة كرائها كانت زهيدة ومحدودة لمدة ثلاث سنوات من منحها، بالإضافة إلى أن هذه القطع الأرضية لا تفوت ولا تحجز ولا يصح أن يعقد بشأنها التزام أو تحمل ما وخصوصا رهنها أو رهن منفعتها، كما لا يمكن تفويت منفعتها، وإذا انقضى الأجل الذي يمكن أن لا يقل عن عشر سنين يصدر حينئذ ظهير شريف في إقطاعها،[٤٢] دون تعويض المستفيد لانقضاء أجل التخصيص. وقد بلغ عدد المساحة الإجمالية للأراضي الملغاة ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٩ بعد نهاية مدة التخصيص أو بسبب وفاة المستفيد أو تخليه قيد حياته عنها أو استرجاعها من أجل المصلحة، حوالي ١٠١٦ هكتار و٢٩ آر و٢٠ سنتيار، ووصل عدد الأفراد الذين ألغي لهم هذا التخصيص المؤقت لأحد الأسباب المذكورة ٧٢ فردا،[٤٣] أضف إلى ذلك ٩١ فردا ألغيت لهم الأراضي غير المحددة المساحة بدء من فاتح ١٩٣٠ موزعة على النواحي والمراكز التابعة للنفوذ الفرنسي.[٤٤]

لم يقع تمليك الأراضي المخزنية تمليكا تاما لضحايا الحرب الفاقدين لبعض أعضائهم إلا بدء من عام ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩، لكن بقي هذا التمليك النهائي للقطع الأرضية محدودا لا يتجاوز عدد المستفيدين منه سوى ٦٨ فردا موزعة على مختلف النواحي.[٤٥] ولم يستفد من هذا التمليك خلال عام ١٩٤٢ سوى ١٠٢ فرد وزعت الحكومة عليهم أراض بلغت ١١٦١ هكتار و٢٩ آر و١٨ سنتيار.[٤٦] ومن الملاحظ أن إدارة الحماية بدأت تتخلى عن تخصيص القطع الأرضية بدء من نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان التعويض عن ذلك منح المعطوبين والمشوهين القروض والسلفات. وعلى أية حال، تعكس قرارات إعادة توطين وإدماج منكوبي الحرب المغاربة، والمتعلقة بتوزيع لأراضي، والسكن والإعانات والهبات، ومنح الوظائف، حجم معاناة هؤلاء، وهو ما جعل الحماية تصدر مراسيم دعم المجهود الإغاثي والتضامني لهذه الفئات، وإحاطة إشكالية إعادة توطين وتأهيل المرحلين، إلى قراهم ومناطقهم الأصلية، بإطار قانوني وتشريعي منظم.

٣/٣-إنشاء المراكز المهنية

أسست إدارة الحماية خمسة مراكز مهنية أسهمت كثيرا في تشغيل عدد كبير من أسر الفاقدين لبعض أعضائهم وأرامل ويتامى الحرب. وقد كلف إنشاؤها "صندوق الإغاثة والتضامن" ٢٧ مليون فرنك.[٤٧] ومن أهمها "**المؤسسة الزراعية لأيتام الحرب**" في أهرمومو بفاس، التي افتتحت في أبريل ١٩٤٦، منحها "صندوق الإغاثة والتضامن" منحة قدرت بـ ٨ ملايين. وتدير شؤون هذه المؤسسة إدارة التعليم العام، وتضم ٩٠ تلميذا، يتم فيها تربيتهم وتعليمهم مهنة يمكن الاستفادة منها لتحسين حالتهم الاجتماعية.[٤٨] ومن المراكز المهنية لتأهيل العساكر ضحايا الحرب مركز بولمان عام ١٩٤٥، استفاد من

خدماته ١٤٠ من المتدربين في مجال التجارة، والبناء، والنجارة، والحياكة والنسيج. وتم الحصول على نتائج مرضية، إذ تم إعادة توطين وإدماج العديد من ضحايا الحرب في دواويرهم مع تخصص يؤهلهم لممارسة حرفة معينة.[٤٩]

وساهمت "**دار العسكري**" بفعالية كبيرة في تكوين وإعادة تأهيل العساكر المصابين بعلل ناتجة عن الحرب في جميع المراكز الحضرية والريفية، وعلى الرغم من أنها استوعبت نسبة ١٧% منهم في المدينة كما هو الحال في القرى، فقد واجهت صعوبات في مجال الخدمات العامة حيث يتقدم المرشحون بالإجماع تقريبا للحصول على وظيفة "شاوش" وتفضيلها على باقي الوظائف الأخرى، وتواجه دار العسكري إكراها كبيرا مع الخواص الذين يرفضون توظيف العساكر معطوبي ومشوهي الحرب بسبب العلل التي أصيبوا بها والتي تبطئ من حركتهم مما يتم استبعادهم، أما أولئك الذين يقتربون من الخمسين سنة فيعتبرون خارج سوق العمل.[٥٠]

٣/٤-الأفضلية في نيل الوظائف

منحت إدارة الحماية طبقا لمقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في ٦ مارس ١٩١٨ بعض الوظائف للأهليين الذين خرجوا من العسكرية لجراح أصابتهم بتعينهم في وظائف تلائم وضعيتهم الجسدية، وهي كالآتي: عون البوليس وشاوش وحارس المساجين ومخزني وحارس أماكن الخدمة أو مراقبها وممرض، وحامل آلة الهندسة ومستخدم بالبلدية ومكاتب المراقبة المدنية ومكاتب الأمور الأهلية.[٥١] وبمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في ٣١ مارس ١٩١٩ منحت فرنسا أفضلية نيل الوظائف لفائدة الفاقدين لبعض أعضائهم في الحرب كيفما كان عمرهم ورتبتهم ومدة خدمتهم فإنهم يفضلون على من سواهم بالمنطقة الفرنسية من الإيالة الشريفة للحصول على الوظائف، هذا مع مراعاة ما هو محدود ومعين منها، مع الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت حالة أسقامهم تمكنهم من القيام بهذه الوظائف.[٥٢] كما أصدرت الحماية قرارا يسمح بإعفاء الجنود المجاريح والمصابين بعاهات الحرب من امتحان نيل الوظائف بإحدى الإدارات العمومية.[٥٣]

جدول رقم ٢:

الوظائف الملائمة لأسقام العساكر المغاربة ضحايا الحرب سنة ١٩٣٩م

طبقات الجروح والعلل	الوظائف الملائمة للأسقام
- الجمجمة - الوجه - العينان - الأذنان - العنق - الحنجرة - الذراعان - الرجلان - الفخذ والساق - البطن - جوش الصدر - أعضاء التناسل	الإدارات المركزية أو إدارات النواحي أو الإدارات المحلية - حراس النزالات - حراس المراكز من أعوان البوليس - حراس الأسواق - حراس الليل - حراس الفنادق البلدية - فوريار - حراس الفنادق – حراس الآلات المحركة بالهواء - حراس المقابر - المكلفون بتنظيف المكاتب - العملة المكلفون بصيانة الطرقات وترميمها - الكناسون - سائقي العربات - الأعوان البوابة - الحراس والعساسون - رجال المطافئ – أعوان مصلحة الأداءات البلدية - إدارة الأمن العمومي - البوليس العام والتعريف العام - سائق عربات الأطموبيل بإدارة السجون - محاكم الباشوات والقواد - أعوان البوليس والأهليون - أعوان البوليس المعاونون - الحراس الاعتياديون الرسميون - الحراس المعاونون - المخازنية الراجلون - المخازنية الراكبون - الخيالة - الحراس - البحرية - الحمالة - إدارة الأشغال العمومية - حراس الفنارات الرسميون - حراس الفنارات المعاونون – سائقي الشاحنات - الإدارة المكلفة بوصف الأماكن - حراس المكاتب - إدارة المياه والغابات - إدارة البريد والتلغراف والتيليفون - الممرضون البياطرة - موزعو الرسائل الرسميون والمعاونون من الأهليين - استقبال المرضى في المستشفيات ومعالجتهم – قسم الصحة – المحكمة الاستئنافية - البستانيون.

المصدر (بتصرف): "ظهير شريف في حفظ بعض الوظائف بإدارات الحماية ولقدماء العساكر المغاربة وليتامى الحرب الأهليين المغاربة ولقدماء الرديف من التشكيلات العسكرية المعاونة المنفق عليها من الميزانية المالية لوزارة الحربية"، **الجريدة الرسمية**، عدد ١٣٩٥، السنة الثامنة والعشرون، الرباط، ٢١ يوليوز ١٩٣٩، ص. ١٣٢٨- ١٣٣٢.

حفظت إدارة الحماية لقدماء العساكر المغاربة ويتامى الحرب من الأهليين ولقدماء الرديف من التشكيلات العسكرية المعاونة وظائف في الإدارات العمومية والخصوصية كل حسب قدرته على ممارسة الوظيفة المعينة له، وأنفقت الدولة الفرنسية عليهم نسبة ٨٠% من الميزانية المالية خلال كل سنة.[٥٤] ويلاحظ مع ذلك تواضع الوظائف الممنوحة لهؤلاء، إذ اقتصرت على الحراسة والمعاونة في مختلف مديريات الحماية الفرنسية، إذا أخذنا بعين الاعتبار قدرة بعض المعطوبين منهم على ممارسة وظائف ذات دخل مهم إسوة بالفرنسيين. والحاصل أن الحكومة الفرنسية واجهت، رغم هذه الجهود، إشكالية إدماج هذه الفئات بالمدن والأرياف، فرغم الجاذبية التي مارستها المدينة بشدة، فإن العدد الإجمالي لقدماء العساكر تم تعيين الخمس منهم فقط في المراكز الحضرية الكبيرة نظرا لتزايد عدد العاطلين عن العمل بالمدن، ولسيادة النشاط الزراعي في البلاد وجه أغلب الجنود المعطوبين نحو العمل في الأرض وإعادة توطينهم وإدماجهم في بلدهم الأصلي. هكذا، فإن ٤٢% من العساكر ضحايا الحرب الذين تم تعدادهم في نهاية عام ١٩٥٣، مع عائلاتهم، استقروا فعلا في الريف كملاكين ومستأجرين وعمال زراعيين إما بشكل جماعي أو فردي.[٥٥]

٣/٥-الرواتب والإعانات

لجأت الحكومة الفرنسية، إبان الحرب العالمية الأولى، إلى تقديم إعانات مالية لمعطوبي ومشوهي ولعائلاتهم، وفي حالة وفاتهم في الحرب فإن زوجاتهم يحوزون نصف الراتب المنفذ لهم بدون تعويض إلى نهاية الحرب، وإذا لم يكن لهم زوجات ولهم أولاد فأولادهم يحوزون ما ذكر.[٥٦] وأصدرت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٣٠ ظهير شريف يتعلق بمنح رواتب تقاعد العساكر الحرس المغاربة الذين شاركوا في الحرب، فبالإضافة إلى راتبهم يزاد لهم شيء في حساب راتب التقاعد بمناسبة الحرب.[٥٧] وعرض العسكريين على اختلاف درجاتهم المصابين بعلل ثقيلة غير قابلة للشفاء، لنيل راتب تقاعد استثنائي لعجزهم عن الخدمة بموافقة مستشار الدولة الشريفة ومصادقة المجلس الصحي. وحددت الحكومة أسقام الجسم المصاب بعلل والنسبة المقدرة لنيل مرتب التقاعد الاستثنائي.[٥٨]

جدول رقم ٣: العلل الطارئة بأجسام العساكر المغاربة أثناء الخدمة والعمل سنة ١٩٣٠ والنسبة المقدرة لنيل مرتب التقاعد الاستثنائي بـ %

الأعضاء	أسقام الجسم المصاب بعلل طارئة أثناء الخدمة	التقدير بـ%
الجمجمة	الشق في العظم شقا ممتدا، داء النقطة، واختلال الشعور	٢٠ إلى ١٠
الوجه	قطع أو بتر بعض أجزاء منه	من ٢٠ إلى ٦٠
العينان	كبرى مع فقدان مادة عظيمة	من ٢٥ إلى ١٠٠
الأذنان	ضياع البصر غير الممكن شفاؤه،	من ٢٠ إلى ٦٠
الظهر	ضياع البصر من عين واحدة مع بقاء العين	من ٢٠ إلى ١٠
اليد	الطرش تمامًا من الأذنين معا،	من ٥٥ إلى ١٠٠
الذراع	الطرش تمامًا من أذن واحدة	من ٦٥ إلى ٧٥
الأصابع	الكسر المصحوب بعطل تام	١٠٠
الرجل	وغير تام في الأعضاء السفلى	من ٢٠ إلى ٥٠%
الساق	خسران اليد تماما، خسران اليد بتمامهما	من ٥٥ إلى ٨٠
الفخذ	خسران الذراع تماما، خسران الذراعين معا	من ٧٠ إلى ١٠٠
	قطع الأصابع وأقساط اليد مع الإبهام	
	فقدان أحد الرجلين تماما، فقدان الرجلين تماما	
	فقدان أحد الساقين فقدانا تاما، فقدان الساقين معا	
	فقدان الفخذ، أو الفخذين معا	

المصدر (بتصرف): "ظهير شريف يتعلق بمنح رواتب تقاعد عساكر الحرس الشريف"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٩٠٧، (١٤ مارس ١٩٣٠)، ص ٦٢٨- ٦٢٩.

ونص المرسوم المؤرخ في ١٨ دجنبر ١٩٣٧ على زيادة الرواتب التقاعدية المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون الفرنسي المؤرخ في ٣١ مارس ١٩١٩، والمعدل بموجب المادة ٧٨ من القانون المؤرخ في ٣٠ دجنبر ١٩٢٨، اعتبارا من ١ أكتوبر ١٩٣٧، بنسبة تقدر بـ ٦%. وحسب المادة الثالثة من هذا المرسوم تنص على منح إعانات مؤقتة لذوي الاحتياجات الخاصة، وإعانات لمعطوبي الحرب، وإعانات المتقاعدين المصابين بداء السل.[٥٩]

هـذا فضـلا عـن تـدخلات بعـض المنظمـات المهتمـة بشـؤون قدماء المحاربين مثل رابطة المعطوبين ضحايا الحرب المقيمين في المغـرب، الـتي كانـت تشـمل برعايتهـا التضـامنية الجنـود المغاربة الفاقدين لبعض أعضائهم مثل توزيع الأموال عليهم في المناسبات الدينية خاصة في عيد الأضحى، كما كانت تقدم خدماتها لحل المشاكل الإدارية للجنود ضحايا الحرب بالبلديات.[٦٠] وسـهرت الرابطـة في سـنة ١٩٣٨ عـلى مسـاعدة أبنـاء المغاربـة الفاقدين لبعض أعضائهم في الحرب، الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، عبر تعليمهم ومنحهم منح سنوية خاصة الأطفال ذوي العائلة المتواضعة، وذلك بعد إجراء تحقيق في كل أسرة، ومن تم إحالتهم على مكتب التلاميذ.[٦١]

رغم أهمية المساعدات الإغاثية والتضامنية، لإعادة توطين وإدماج معطوبي ومشوهي الحرب المغاربة، إلا أنها لم تحدث إلا تغيرا بسيطا على وضعيتهم الاجتماعية، بحيث غالبا ما كان هـؤلاء يطـالبون الحكومـة الفرنسـية بالمسـاواة في معاشـات التقاعد مع الجنود الفرنسيين، فعلى سبيل المثال في ثلاثينات القـرن الماضي كـان يتلقى رقيب فرنسي متزوج بدون أطفال ولديه ٨ سنوات في الأقدمية مبلغا قدره ١٢٨٢ فرنك، في حين يتلقى صديقه الأهلي في نفس الوضع ٦٦٦,٤٥ فرنك فقط، على الـرغم مـن وجـود تيـار داخـل المؤسسـة العسـكرية يسـمى "الأنـذيجانوفيل" Indigénnophile، طالـب بإزالـة جميـع أوجـه اللاتكافؤ بين العسكريين الأهالي والفرنسيين.[٦٢] ومن مظاهر هـذا الميز والدونية هـو مرتب المعاش التقاعـدي الـذي يتلقاه الجندي الفرنسي المعاق والذي يصل إلى نسبة 100% ويبلغ ٦٩٠ يورو شهريا، في حين يتلقى رفيقه في الجيش السنغالي ٢٣٠ يورو و١٠٤ للجندي الكاميروني، أما المغربي والتونسي فيتلقى ٦١ يورو. أما بالنسبة لمعاش جندي سابق خدم ما لا يقل عن ٩٠ يوما في وحدة قتالية فيبلغ حوالي ٤٣٠ يورو للفرنسي و١٧٥ يورو لجندي من أصول إفريقيا الوسطى و٨٥ يورو للمالي و٥٧ يورو للجزائري و١٦ يورو للكمبودي.[٦٣] وهكذا، فقد كان التمييز حاضرا بقوة بين الجنود الأصليين والجنود الفرنسيين وهو القاعدة في فرق الرماة والسـبايس منـذ إنشـائها.[٦٤] ولـم يـتم خلـق تكـافؤ في رواتـب التقاعـد بـين الجنـود المغاربـة والفرنسـيين إلا في غشـت سـنة ١٩٤٣، وظهر ذلك واضحا عندما شعرت اللجنة الفرنسية للتحرير الـوطني (CFLN) برئاسـة الجـنرال "ديغـول" بـرياح التمـرد داخـل الفـرق المحليـة، فسـارعت إلى خلـق رواتـب متكافئـة بـين الجنـود، كمـا جـاء تحقيـق هـذا التكـافؤ بفعـل تنديـد جمعيـات قـدماء المحـاربين، وجمعيـة العمـال المغاربـة في فرنسـا، ومجموعـة العمـال المصـابين بنـوازل الخدمـة، والمعـاقين والمتقاعـدين،[٦٥] الـتي طالبـت بتحسـين الظـروف المعيشـية للجنـود المغاربـة المشاركين في جبهات القتال دفاعا عن فرنسا والحلفاء، الأمر الذي يثبت محدودية نتائج عمليات توطين وإعادة إدماج الجنود المغاربـة ضـحايا الحـرب، حسـبما أشـارت إليـه الأرقـام وطبيعـة الظهائر والقرارات الوزارية الصادرة في شأن تحسين وضعيتها، وحسـبما أكدتـه الصـحف الأجنبيـة الـتي أفـادت بفشـل سياسـة توطين وتأهيل سقطاء الحرب وضحاياها بالبوادي، بحيث غالبا مـا كانـت تصـادف إجـراءات تخصـيص الأراضي ومـنح السـلفات والقـروض هشاشـة اجتماعيـة كبـيرة بالأرياف بسـبب تحمـل الجندي الساقط والمشوه المسؤولية على عائلة كثيرة الأفراد، أضـف إلى ذلـك تـوالي سـنوات الجفـاف، ودوريـة المجاعـات والأمراض.

خَاتِمَةٌ

ازدادت حـدة الإعاقـة، في تـاريخ المغـرب منـذ أوائـل القـرن العشرين، نظرًا للظروف والمتغيرات التي شهدها العالم آنذاك، وهـي فـترة تمـيزت بانـدلاع الحـرب العالميـة الأولى والثانيـة، ومشاركة الجنود المغاربة إلى جانب فرنسا والحلفاء في جبهات القتال. ومع استمرار الحروب والأزمات الدولية واقتحام المغرب فيها تزايد عدد ضحاياها من المعطوبين والمشوهين. وبسبب تدهور الوضعية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة، التي أصبحت أمـام النـوازل الـتي أصـابتها في الحـرب معفيـة مـن الخدمـة العسكرية، جعـل إدارة الحمايـة تـولي عنايـة كبـيرة بهـا، فكانـت ضـمن سياسـاتها الإداريـة والقانونيـة، حيـث شرعـت قـوانين وأصدرت ظهائر وقرارات وزارية لإعادة توطينها وإدماجها في مواطنها الأصلية داخل الأوساط الريفية والحضرية. وتضمنت هـذه التشـريعات إجـراءات اجتماعيـة واقتصـادية سـهرت عـلى تفعيلها مؤسسات إغاثية وتضامنية.

إلا أن جهـود الحكومـة الفرنسـية في إعـادة تـوطين وإدمـاج الجنود المغاربة ضحايا الحرب شابهها إكراهات تنظيمية عديدة جعلها دون فاعلية تـذكر أمـام تزايـد عـدد كبـير مـن المعطـوبين والمشوهين، خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الهند الصينية. فكانت العمليات الإغاثية والتضامنية ناقصة ومتقطعة إذ لم تسر بنفس الوثيرة والقيمة المادية، إذ كانت خاضعة للتأثيرات السـلبية للأزمـات الاقتصـادية والماليـة والاجتماعيـة، والعلاقـة المتوترة بين المخزن الشريف وإدارة الحماية خاصة بعد ظهور الحركـة الوطنيـة الـتي كشـفت عـبر جرائـدها وصـحفها مأسـاوية واقـع المجتمـع المغـربي آنـذاك، وطالبـت الحكومـة الفرنسـية بإصلاحه وتحسين مستوى التنمية به اقتصاديًا واجتماعيًا.

الاحالات المرجعية:

(1) Shaun Grech, «Decolonising Eurocentric disability studies: why colonialism matters in the disability and global south debate ». Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture, 21 (1), (2015), p 6- 21.

(2) Bregain Gildas, « Colonialism and Disability: The Situation of Blind people in Colonised Algeria», Alter: European Journal of Disability Research, Elsevier Masson, (2016), p 3.

(3) Devlieger P, «Representations of Physical Disability in Colonial Zimbabwe : the Cyrene Mission and Pitaniko», Disability and Society, 13 (5), (1998), pp. 709 - 724.

(4) Ibid, p. 721.

(5) Verstraete P, Verhaegen, E Depaepe, One difference is enough: Towards a history of disability in Belgian Congo, 1908-1960. In R. Hanes (ed.), International perspectives on disability history. Toronto: University of Toronto Press, (2016).

(6) Bregain, p. 3.

(7) Elkbir Atouf, « Les Marocains en France de 1910 à 1965: histoire d'une migration programmée », In : un siècle de migrations marocaines, migrance 24, (deuxième trimestre 2005), p 63.

(٨) المريني، عبد الحق، **الجيش المغربي عبر التاريخ**، الطبعة الخامسة، الرباط، ١٩٩٧، ص. ٢٧٢.

(9) Recham Belkacem, Les combattants marocains de l'armée française 1939-1956, Les combattants marocains de l'armée française 1939-1956, Éd RAHMI – réseau aquitain sur L'histoire et La Mémoire de L'immigration, ALIFS – Association du Lien Interculturel Familial et Social, p. 9.

(١٠) نفسه، ص. ٣٣٨- ٣٣٩.

(11) Ibid, p. ١٢.

(12) «Guerre civile d'Espagne Réparation des préjudices des soldats marocains », 28 janvier 2010. lematin.ma/express/2010/ 127041.html.

(١٣) "ظهير شريف في حفظ بعض وظائف بإدارات الحماية لقدماء العساكر المغاربة وليتامى الحرب الأهليين المغاربة ولقدماء الرديف من التشكيلات العسكرية المعاونة المنفق عليها من الميزانية المالية لوزارة الحرب"، **الجريدة الرسمية**، عدد ١٣٩٥، السنة ٢٨، ٢١ يوليوز ١٩٣٩، ص. ١٣٢٧.

(١٤) "ظهير شريف في حفظ بعض وظائف بإدارات الحماية لقدماء العساكر المغاربة وليتامى الحرب..''، مصدر سابق، ص ١٣٢٧.

(١٥) "ظهير شريف يتعلق بمنح رواتب تقاعد عساكر الحرس الشريف"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٩٠٧، (١٤ مارس ١٩٣٠)، ص ٦٢٨.

(١٦) "ظهير شريف في حفظ بعض الوظائف بإدارات الحماية لقدماء العساكر المغاربة وليتامى الحرب.."، مصدر سابق، ص ١٣٢٧. "كتاب من وزير الحرب إلى المقيم العام فيه بيان سلوك الجنود المغربية في الحرب"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٩٤- ٩٥، ٢٢ فبراير ١٩١٥، ص. ٤٤.

(١٧) «تلغراف رسمي من وزير الحربية إلى سعادة المقيم العام"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٨٦، ٢١ ديسمبر ١٩١٤، ص. ٢٠٥.

(١٨) "كتاب من وزير الحرب إلى المقيم العام فيه بيان سلوك الجنود"، مصدر سابق، ص. ٤٤.

(١٩) قرار وزيري يتعلق بترشيح المعفيين من الجندية لجراح أو أمراض أصابتهم في الحرب بوظيف نساخ بالإدارات المدنية"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٢٨٦، ٢١ أكتوبر ١٩١٨، ص. ١٠٠٦- ١٠٠٧. "قرار وزيري في إعفاء من المباراة المعفيين من الجندية لجراحات أو أمراض أصابتهم في الحرب وتعينهم رأسا منشئين متطوعي"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٢٩٧، ٦ يناير ١٩١٩، ص. ٣.

(٢٠) "ظهير شريف في الإذن بأجرأة العمل في الإيالة الشريفة بالقانون الفرنسوي المتعلق بمحجوري الأمة وفي إحداث مكتب مختص بهم"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٩٤، ١٢ نونبر ١٩٢٠، ص. ١٠٩٤.

(٢١) اعتمدنا في إنجاز الشكل على عدة ظهائر وقرارات وزارية نشرت في أعداد **الجريدة الرسمية** من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩، نذكر على سبيل التمثيل: ع ٢٨٦، ٢١ أكتوبر ١٩١٨، ص ١٠٠٦- ١٠٠٧. ع ٣٠٠، ٢٧ يناير ١٩١٩، ص ٥٩- ٦٠. ع ٣٩٤، ١٢ نونبر ١٩٢٠، ص ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٢. ع ٣٩٤، (١٢ نونبر ١٩٢٠)، ص ١١٠٦- ١١٠٧. ع ٥٠٧، ١٦ يناير ١٩٢٣، ص. ٤٧- ٤٨. ع ٧٥٩، ١٠ ماي ١٩٢٧، ص ص. ١٠٩٤- ١٠٩٧. ع ٨١٣، ٢٢ مايو ١٩٢٨)، ص ص. ١٥٦٩- ١٥٧١. ع ٨٥٥، ١٢ مارس ١٩٢٩، ص ٧٠٢. ع ٩٢١، ١٩ يونيو ١٩٣٠، ص ١٤٣٨. ع ٩٧٢، ١٢ يونيو ١٩٣١، ص. ١١٦٥. ع ١٣٧١، ٣ فبراير ١٩٣٩، ص. ٢٠٥.

(٢٢) اعتمدنا في إنجاز الشكل على عدة ظهائر وقرارات وزارية نشرت في أعداد **الجريدة الرسمية** من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٥٦، نذكر على سبيل التمثيل: عدد ١٩٢٠، ٢ غشت ١٩٤٩. ع ١٩٣٠، ٢١ أكتوبر ١٩٤٩، ص. ١٩٤٤. عدد ١٩٤٠، ٣ دجنبر ١٩٤٩، ص. ٢٣٤٠. ع ١٩٤٧، ١٧ فبراير ١٩٥٠. ع ٢٠١٣، ٢٥ مايو ١٩٥١، ص. ١٢١٣. ع ٢٠٢٤، ١ غشت ١٩٥١، ص. ٢٠٠٠. ع ٢١١٠، ٣ أبريل ١٩٥٣، ١٢٦٣- ١٢٦٤. ع ٢١٦٤، ١٦ أبريل ١٩٥٤، ص. ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦. ع ٢٢٠٢، ٧ يناير ١٩٥٥، ص. ٢٧- ٢٨. ع ٢٢٠٨، ١٨ أبريل ١٩٥٥، ص. ٤٧٨- ٤٧٩.

(٢٣) اعتمدنا في إنجاز الشكل على عدة ظهائر وقرارات وزارية نشرت في أعداد **الجريدة الرسمية** من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٥٦، نذكر على سبيل التمثيل: عدد ١٩٢٠، ٢ غشت ١٩٤٩. ع ١٩٣٠، ٢١ أكتوبر ١٩٤٩، ص. ١٩٤٤. عدد ١٩٤٠، ٣ دجنبر ١٩٤٩، ص. ٢٣٤٠. ع ١٩٥٧، ٢٨ أبريل ١٩٥٠، ص. ٨٨٢. ع ١٩٥٩، ١٢ مايو ١٩٥٠، ص. ١٠١٥- ١٠١٦. ع ٢٠٠٩، ٢٧ أبريل ١٩٥١. ع ٢٠٢٨، ٧ شتنبر ١٩٥١، ١١٨١. ع ٢٠٣٤، ١٩ أكتوبر ١٩٥١، ص. ٢٣٤٥. ع ٢١٢٧، (٣١ يوليوز ١٩٥٣، ص. ٢٦٨٧- ٢٦٨٨. ع ٢١٣١، ٢٨ غشت ١٩٥٣. ع ٢١٦٨، ١٤ ماي ١٩٥٤، ص. ١٤٢٣. ع ٢٢٠٢، ٧ يناير ١٩٥٥، ص. ٢٧- ٢٨. ع ٢٢٠٨، ١٨ أبريل ١٩٥٥، ص. ٤٧٨- ٤٧٩.

(24) Goyet. J. A, « La Fédération Nationale des Mutilés, Combattants et Victimes de la Guerre, résidant au Mar oc est créée », Journal des mutilés et combattants et le Maroc du Nord. Organe mensuel de l'Amicale des mutilés, combattants et victimes de la guerre résidant au Maroc. 5(me) année- Nouvelle série : N 9, (1938), p. 1- 2.

(25) Ibid, p. 2.

(٢٦) **الجريدة الرسمية** من سنة ١٩٢٠ إلى ١٩٥٦، على سبيل التمثيل: عدد ٤٠٥، ١٣ دجنبر ١٩٢١، ص. ١١٢٧- ١١٢٨. عدد ٧٥٨، ٣ ماي ١٩٢٧، ص. ١٣٠٥- ١٣٢٤. ع ٨١٠، فاتح ماي ١٩٢٨، ص. ١٣٢٣- ١٣٢٤. ع ٨٥٥، ١٢ مارس ١٩٢٩، ص. ٧٠٢. ع ٩٢١، ١٩ يونيو ١٩٣٠، ص. ١٤٣٨. ع ٩٧٢، ١٢ يونيو ١٩٣١، ص. ١١٦٥. ع ١٣٧١، ٣ فبراير ١٩٣٩، ص. ٢٠٥. عدد ١٩٤٠، ٣ دجنبر ١٩٤٩، ص. ٢٣٤٠. ع ٢٠١٣، ٢٥ مايو ١٩٥١، ص. ١٢١٣. ع ٢٢٠٢، ٧ يناير ١٩٥٥، ص. ٢٧- ٢٨.

(27) Giudice Christophe, « Les anciens combattants marocains et tunisiens de l'armée française : Enjeux d'histoire et de mémoire », In: Autour des morts de guerre : Maghreb - Moyen-Orient, Paris, Éditions de la Sorbonne, 2013, p. 2.

(28) Pirot Renée, « L'action sociale en faveur des anciens militaires marocains », Bulletin Économique et Social du Maroc, Volume XVIII - N° 61 – 1(er) trimestre 1954, p. 60.

(29) Ibid, p. 62.

(30) Ibid, p. 60.

(31) Ibidem.

(32) Ibidem.

(٣٣) "ظهير شريف يتعلق بإرجاع المسرحين من الجندية والأسارى والمنفيين ومن يماثلهم إلى شغلهم وبإعادة استخدامهم وتهذيبهم على القيام بشؤون خدمتهم"، **الجريدة الرسمية**، عدد ١٧٣٦، فاتح فبراير ١٩٤٦، ص. ٧٨.

(٣٤) **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٩٧٥، ٣ يوليوز ١٩٣١، ص. ١٣٠٩ - ١٣١٠. ع ٩٨٤، شتنبر ١٩٣١، ص. ١٧٢٢- ١٧٢٣. ع ١٠٠٥، ٢٩ يناير ١٩٣٢، ص. ١٨٣. ع ١٠١٥، ٨ أبريل ١٩٣٢. ع ١٠٢٠، ٢٣ مايو ١٩٣٢، ص. ٢٩٥. ع ١٠٢٤، ١٠ يونيو ١٩٣٢، ص. ١٠٩٢. ع ١٠٢٩، ١٥ يوليوز ١٩٣٢، ص. ١٣٣٥. ع ١١٨٥، ١٢ يوليوز ١٩٣٥، ص. ١١١٩.

(٣٥) Pirot, 6 p. 61-2.

(٣٦) "ظهير شريف يتعلق بتخصيص أراضي مخزنية بقدماء المحاربين"، **الجريدة الرسمية**، ع ١٩،٣٥١ يناير ١٩٢٠، ص. ٥٠.

(٣٧) نفسه، نفس الصفحة.

(٣٨) "قرار وزيري يتعلق بتخصيص أراضي مخزنية لبعض قدماء المحاربين المغاربة وذلك تخصيصا وقتا"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٩٤، ١٢ نونبر ١٩٢٠، ص. ١١٠٦-١١٠٧.

(٣٩) **الجريدة الرسمية**: عدد ٤٠٥، ١٣ دجنبر ١٩٢١، ص. ١١٢٧- ١١٢٨. عدد ٧٥٨، ٣ ماي ١٩٢٧، ص. ١٣٥٠- ١٣٢٤. ع ٨١٠، فاتح ماي ١٩٢٨، ص. ١٣٢٣- ١٣٢٤. ع ٨٥٥، ١٢ مارس ١٩٢٩، ص. ٧٠٢. ع ٩٠٠، ٢٤ يناير ١٩٣٠، ص. ١٧١. ع ٩٧٢، ١٢ يونيو ١٩٣١، ص. ١١٦٥. ع ١٠٦٠، ١٧ فبراير ١٩٣٣، ص. ٢٦٥. ع ١٠٧٩، ١٩ مايو ١٩٣٣، ص. ٨٣٤- ٨٣٥. ع ١٢٦٤، ١٥ يناير ١٩٣٧، ص. ٧٤- ٧٥. ع ١٣٤٩، ٢ شتنبر ١٩٣٨، ص. ١٤٢٩- ١٤٣٠.

(٤٠) "قرار وزيري يتعلق بتخصيص أراضي مخزنية..."، **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٩٤، مصدر سابق، ص. ١١٠٩.

(٤١) نفسه، ص. ١١٠٦ – ١١١٢.

(٤٢) "ظهير شريف يتعلق بتخصيص أراضي مخزنية بقدماء المحاربين المغاربة"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٥١، السنة السابعة، ١٩ يناير ١٩٢٠، ص. ٥٠.

(٤٣) **الجريدة الرسمية**: عدد ٧٥٨، ١٦ يوليوز ١٩١٧، ص. ١٠٣٧. ع ٤٤٩، ٦ دجنبر ١٩٢١، ص. ١١٠٤- ١١٠٥. ع ٧٥٩، ١٠ ماي ١٩٢٧، ص. ١١٢١. ع ٨١٠، فاتح ماي ١٩٢٨، ص. ١٣٢٤. ع ٨٥٥، ١٢ مارس ١٩٢٩، ص. ٧٠٢- ٧٠٣. ع ٨٩٠، ١٥ نونبر ١٩٢٩. ع ٩٠٤، ٢١ فبراير ١٩٣٠، ص. ٤٥٤. ع ١٠٧٣، ١٩ مايو ١٩٣٣، ص. ٨٣٤- ٨٣٥. ع ١٣١٠، ٣ دجنبر ١٩٣٧، ص. ١٩٢٦. ع ١٣٥٣، ٣٠ شتنبر ١٩٣٨، ص. ١٦٠٤.

(٤٤) **الجريدة الرسمية**: عدد ٩٣٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٣٠، ص. ٢٢٧٠، ٢٢٧٣. ع ٤٤٩، ٦ دجنبر ١٩٢١، ص. ١١٠٤- ١١٠٥، ع ٩٧٧، ١٧ يوليوز ١٩٣١، ص. ١٤١٠- ١٤١١. ع ١١٨٨، ٢ غشت ١٩٣٥، ص. ١٢١٢. ع ١٢٩٣، ٦ غشت ١٩٣٧، ص. ١٣٣٧. ع ١٣١٢، ١٧ دجنبر ١٩٣٧، ص. ١٩٩٥- ١٩٩٨- ١٩٩٩. ع ١٣٧٣، ١٧ فبراير ١٩٣٩، ص. ٢٨٨.

(٤٥) **الجريدة الرسمية**: عدد ٩٤٤، ٢٨ نونبر ١٩٣٠، ص ٢٤٧٠- ٢٤٧١. ع ٩٩١، ٢٣ أكتوبر ١٩٣١، ٢٠٧٤. ع ١٢٠٣، ١٥ نونبر ١٩٣٥، ص. ١٧٩٨- ١٧٩٩. ع ١٣١٤، ٣١ دجنبر ١٩٣٧، ص. ٢٠٦٦. ع ١٣٨٣، ٢٨ أبريل ١٩٣٩، ص. ٧٤٩.

(٤٦) **الجريدة الرسمية**: ع ١٩٤٠، ٣٠ دجنبر ١٩٤٩. ع ٢١١٠، ٣ أبريل ١٩٥٣، ص. ١٢٦٣- ١٢٦٤. ع ٢١٦٤، ١٦ أبريل ١٩٥٤، ص. ١١٥٥- ١١٥٦. ع ٢٢٠٢، ٧ يناير ١٩٥٥، ص. ٢٧- ٢٨. عدد ٢٢٠٨، ١٨ فبراير ١٩٥٥، ص. ٤٧٩.

(47) Pirot, p. 62.

(48) Ibidem.

(49) Ibidem.

(50) Goyet. J. A, «L'association Générale Des Officiers De Réserve des armées de terre, de mer et de L'air, de Casablanca et de sa région », Journal des mutilés et combattants et le Maroc du Nord, 5(eme) année- Nouvelle série : N 12, (Avril 1938), p. 2. Pirot, p 62.

(٥١) "قرار وزيري في تخصيص بعض الوظائف بالأهلين الذين خرجوا من العسكرية"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٠٠، السنة السابعة، ٢٧ يناير ١٩١٩، ص. ٥٩.

(٥٢) "ظهير شريف تمنح بمقتضاه على سبيل الأفضلية بعض الوظائف للضباط والعسكريين من الجندية البرية والبحرية المعين لهم مرتب من الدولة بمقتضى القانون الفرنسوي المؤرخ بحادي وثلاثين مارس سنة ١٩١٩ وإن لم يوجدوا فلقدماء المحاربين وللأرامل اللواتي فقدن أزواجهن بالحرب ولم يتزوجن بعدهم وليتيمات الحرب"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٤٤٩، (٦ دجنبر ١٩٢١)، ص ١٠٩٣.

(٥٣) "قرار وزيري يتعلق بترشيح المعفيين من الجندية لجراح أو أمراض أصابتهم في الحرب بوظيف كاتب نساخ بالإدارات المدنية"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٢٨٦، (٢١ أكتوبر ١٩١٨)، ص. ١٠٠٦.

(٥٤) **الجريدة الرسمية**، عدد ١٣٩٥، السنة ٢٨، ٢١ يوليوز ١٩٣٩، مصدر سابق، ص. ١٣٢٧.

(٥٥) Pirot, p 62.

(٥٦) "قرار وزيري في شأن إعانة تنفذ لعائلة من توفي من الموظفين الحاضرين في الحرب"، **الجريدة الرسمية**، ع ٨٥- ٨٦، مصدر سابق، ص. ٥٠.

(٥٧) "ظهير شريف يتعلق بمنح رواتب تقاعد عساكر الحرس الشريف"، **الجريدة الرسمية**، عدد ٩٠٧، (١٤ مارس ١٩٣٠)، ص ٦٢٦.

(٥٨) نفسه، نفس الصفحة.

(59) J. A. Goyet, «La Fédération Nationale des Mutilés... », op.cit, p 2.

(60) J. A. Goyet, «Amicale des Mutilés, Combattants et Victimes de la Guerre, Résidant au Maroc Assemblée Mensuelle», Journal des mutilés et combattants et le Maroc du Nord, 5(me) année- Nouvelle série : N 11, (mars 1938), p 1.

(61) Ibidem.

(62) Belkacem, p 38.

(63) Ibidem.

(64) Ibidem.

(65) Ibid, p 38- 39.